منتدى مجال
سياسي - اجتماعي - استشاري

بعد تربعه على عرش السلطة لعقود..

ثلاثة سيناريوهات

أمام "المؤتمر الشعبي"

منتدى مجال
سياسي - اجتماعي - استشاري

بعد تربعه على عرش السلطة لعقود..

ثلاثة سيناريوهات أمام «المؤتمـــر الشعبـي»

ورقـة مقـــدمة مـن منتـــدى مجـــال

شـــعبان 1443هـ / ابريـــــل 2022م

https://majalforums.com
info@majalforums.com
ahmed@majalforums.com
00967775775774

توطـــئة:

مـرّ مسـار تشـكل حـزب «المؤتمـر الشـعبي العـام» ببُنيـة تنظيميـة متكاملـة وبسلسـلة مـن الدراسـة والإعـداد وتنظيـم الإجـراءات وصياغـة الأدبيـات واللوائـح، ومـرّ أيضًـا بسلسـلة مـن الأحـداث والأفعـال والتحـولات الدراماتيكيـة والتطـورات المتسـارعة، ولكنـهُ لم يمـر بمـا تمـر بـه بقيـة الأحـزاب كالتحديـات الأمنيـة والسياسـية وربمـا الاجتماعيـة؛ والسـبب لأن الحـزب تجاوزهـا بالنفـوذ والسـلطة.

قـام المؤتمـر الشـعبي العـام، عـلى بناءيـن، هـما: جنـاح سـياسي يضـم شـيوخ القبائل والسياسـيين، وجنـاح عسـكري يديـن بالـولاء للحـزب؛ وعليـه فقـد بنـي الحـزب في ظـروف مهيـأة وإمكانيـات ماديـة ضخمـة لم ولـن تتوفـر لأي حـزب آخـر.

يسـلط «منتـدى مجـال» الضـوء في هـذه الورقـة عـلى نشـأة «المؤتمـر الشـعبي العـام» ومراحـل تطـوره ودوره في رسـم ملامـح المشـهد السـياسي في اليمـن، والتحديـات التـي تواجهـه في ظـل التحـولات المتسـارعة في الخارطـة السياسـية في اليمـن، ومـا هـي السـيناريوهات المحتملـة لمسـتقبل الحـزب، وهـل سـيكون لـه دور في صناعـة المشـهد السـياسي، ومـا تأثـير الأطـراف الإقليميـة عـلى جهـود توحيـد صفـوف المؤتمـر؟

ظـل حـزب «المؤتمـر الشـعبي العـام» عـلى مـدى نحـو ثلاثـة عقـود مـن الزمـن متربعـاً عـلى عـرش السـلطة في اليمـن بـدون منـازع، إلى حـين انـدلاع احتجاجـات 2011م، حيـث تعـرض الحـزب منـذ ذلـك التاريـخ لموجـات متلاحقـة مـن الانشـقاقات والانقسـامات حتـى خروجـه مـن السـلطة.

تأسيس حزب المؤتمـــر وبداية التحولات:

المؤتمـر الشـعبي العـام تنظيـم سـياسي، تـم تأسيسـه في 24 أغسـطس مـن العـام 1982م، ومـن أبـرز المؤسسـين للحـزب الرئيـس الأسـبق «عـلي عبدالله صالـح»، وقـد لعـب الحـزب دورًا بـارزًا في السـاحة السياسـية اليمنيـة، وأعتمـد الحـزب في بنائـه

على أيديولوجيا ثورة 1962م المعروفة بـ «ثورة السادس والعشرين من سبتمبر»، والتي اتّسمت في اللوائح بالتنوع وتقبل الآخر والحرية ورفض الاستبداد ونشر العدل والمساواة، ويعتبر الحزب «الوحدة الوطنية» ركنًا وأساسًا للوحدة العربية والتسامح والوسطية[1].

يتبنى ميثاقه الإسلام الوسطي، وقد حدد لنفسه جملة من المبادئ، منها: أنه "لا حرية بدون ديمقراطية، ولا ديمقراطية بدون حماية، ولا حماية بدون تطبيق سلطة القانون". ويشكل «حزب المؤتمر الشعبي العام» خليطًا من الأفكار والأيديولوجيات التي تستمد من المجتمع اليمني، ومن الهوية اليمنية وتركيبته الدينية والقبلية[2]. فقد أراد المؤسس من خلال تأسيسه للحزب إيجاد حاضنة قوية، واستقطاب أكبر شريحة من المجتمع اليمني، أحرز المؤتمر الشعبي تقدمًا كحزب سياسي؛ ونظراً لأن قيادة الحزب تتربع عرش السلطة كان له تأثير كبير.

ويعد «المؤتمر الشعبي العام» من الأحزاب التي توصف بالفوقية، وهي الأحزاب التي تنشأ في ظرف معين من قبل نخبة بعيدًا عن حاجة الشارع لها، ولا تستند إلى أية جذور فكرية أو أيديولوجية، وتخدم حاكم سياسي تنتهي بانتهائه[3]. ضم هذا الكيان السياسي حين تأسيسه تكتلات وتيارات سياسية، يسارية وقومية وإسلامية، تحكمه آلية تنظيمية واحدة تسمى «الميثاق الوطني»[4].

ولعل أبرز دوافع التأسيس: أن الرئيس «علي عبدالله صالح» رأى أنه لابد من تكوين حزب سياسي في ظل ساحة يمنية أشبه ما تكون خالية من أي فكر وطني، وفي فراغ فكري وسياسي وثقافي على حد سواء، ولأن ذلك الفراغ كان مصدر قلق لصالح، ويشكل ثغرة يجب سدّها قبل تسرب أفكار الآخرين وتأثيرها في النسيج الاجتماعي وصنع الولاءات تحت مسميات وطنية، فبادر بإنشاء حزب المؤتمر، فوضع الأهداف القومية اليمنية والعربية، فكانت شعارات وأهداف الحزب حصول المجتمع على حياة أفضل والشراكة وعدم التمييز وإثبات حق المرأة والحفاظ على الحضارة وتراث الشعب والتحضر بما يحقق التقدم والرقي والتطور.

قبل التطرق للتشكيلة التنظيمية والهيكلية لحزب «المؤتمر الشعبي العام» يجب الإشارة إلى أن الحزب بُني على جناحين أو قاعدتين أساسيتين: جناح قبلي

سياسي، وجناح عسكري، ليبقى المؤتمر صانع المشهد السياسي ويكون بهما ذو قاعدة شعبية وقبلية وأمنية وعسكرية.

- القاعدة الأولى:

جناح سياسي قبلي لأهمية القبيلة ودور الشيوخ أو رؤساء القبائل؛ ليمارس من خلال هذه القاعدة القوية القبلية التأثير على القرار المجتمعي بحكم قبلية اليمن، وصنع بهذا الجناح قاعدة شعبية تضم في مقدمتها الشيخ «صادق أمين أبو رأس» وشيوخ بارزين ومؤثرين، ولا يتصل هذا الجناح بشكل بسيط بالرديف الهام والأساسي الذي يعتمد عليه رئيس المؤتمر.

- القاعدة الثانية:

جناح أمني عسكري، من خلال سيطرة صالح على رئاسة الجمهورية، حيث استطاع بناء معسكرات وجيش يكون ولاؤه للمؤتمر الشعبي؛ لاستخدام هذه القوة العسكرية متى ما أراد رئيس المؤتمر الشعبي دون اللجوء إلى تصويت أعضاء المؤتمر.

من خلال هذين الجناحين مارس المؤتمر دوره كحزب سياسي وتنظيمي ذو قاعدة شعبية وعلاقة قوية مبنية على المشايخ والقبائل، وفي نفس الوقت له جناح عسكري سخر له «علي عبدالله صالح» كل إمكانيات الدولة؛ لبناء معسكرات وقادة تتبع المؤتمر. وبعد التأسيس والتنظيم بدأ الحزب يصنع التحولات في ظل القبيلة والجيش على حد سواء، وشكل الجناحين الأساس لبقائه طويلاً.

انعقاد المؤتمر الشعبي العام الأول:

انعقد المؤتمر الشعبي العام الأول يوم الثلاثاء 24 أغسطس 1982م بالعاصمة صنعاء، تحت شعار «من أجل ميثاق وطني يجسد عقيدة الشعب وأهداف الثورة»، حيث ألقى رئيس الجمهورية حينها «علي عبدالله صالح» خطابًا عبّر فيه عن

سعادته لانعقاد المؤتمر الشعبي، وحث المؤتمريين على بذل الجهود والعمل المكثف من أجل إنجاح غايات المؤتمر والقيام بمهامه الأساسية بكل مسؤولية وبما يحقق لأبناء الشعب اليمني أمانيهم وتطلعاتهم الوطنية، وبعد الخطاب بدأت أعمال المؤتمر برئاسة «حسين عبدالله المقدمي» رئيس لجنة الحوار الوطني، وباشر المؤتمرون انتخاب هيئة المؤتمر بفتح باب الترشيح ثم التصويت فكانت النتيجة كما يلي[5]:

1 - العقيد/ علي عبدالله صالح رئيساً.

٢- الدكتور/ عبدالكريم الإرياني نائباً.

٣- الأستاذ / حسين عبدالله المقدمي نائباً.

٤- الدكتور/ أحمد الأصبحي مقرراً عاماً.

٥- صادق أمين أبو راس مساعداً للمقرر العام.

٦- عبد الحميد الحدسي مساعدًا للمقرر العام.

وتضمن جدول الأعمال، إقرار مشروع اللائحة الوطنية لأعمال المؤتمر، وقراءة مشروع الميثاق الوطني وتشكيل لجان المؤتمر الشعبي العام.

دور المؤتمر الشعبي في صناعة المشهد السياسي:

يُعد «حزب المؤتمر الشعبي العام» أكبر وأشهر التكتلات السياسية في اليمن حينها، وكان صاحب الدور الأبرز في صنع المشهد السياسي اليمني بكل أحداثه، وظل حزب المؤتمر في السلطة منذ تأسيسه في 24 أغسطس 1982م، ما جعل الحزب مرتبطًا بالنظام الحاكم، وسعى طوال سنوات حكمه مستخدمًا أدوات الدولة لاستقطاب القيادات والكوادر المؤثرة في الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، ودمجها في أطره التنظيمية.

وتطور المؤتمر؛ ليصبح حزبًا جامعًا وكبيراً، ولكنهُ بقي دون أرضية أيديولوجية واضحة كتنظيم جماهيري واسع في اليمن الشمالي، وأصبح الحزب السياسي الأكبر في اليمن من حيث القاعدة البرلمانية، وازدادت أكثر فأكثر هذه المقاعد في كل دورة انتخابية وخصوصاً بعد الوحدة اليمنية عام 1990م.

الملاحظ أن قائد «المؤتمر الشعبي العام» عمد على تكوين حزب يمتلك كل مقومات البقاء، من حيث نسج علاقات قوية مع وجهاء ومشايخ القبائل، وركز على دور القبيلة في نجاح الحزب، ووظف كل ما من شأنه أن يدفع بأغلبية المجتمع للانضمام إليه، وسلّط الضوء على المشايخ ووجهاء القبائل وحرص على الاتصال بهم، وتقديم الدعم لهم، واستغلال نفوذهم وسيطرتهم في المجتمع، وميز شيوخ القبائل بالنفوذ حتى في الهياكل الإدارية للدولة، وأصبح لهم تأثير كبير لانتمائهم للحزب الذي يسيطر على السلطة في اليمن.

إضافة إلى التأثير الإعلامي لقيادة المؤتمر التي لم تنفك عن الحديث عن الديمقراطية ومبادئ الحرية والاستقلال واحترام الرأي الآخر، والسعي لتحقيق حياة أفضل للفرد والمجتمع ككل، والترويج للحزب بكل الوسائل الإعلامية المقروءة والمسموعة والمرئية، وكان لهذا دور في توسع الحزب وسط مجتمع يُغرم بالوعود.

استفاد المؤتمر الشعبي من الطبقة المثقفة في الجامعات والمدارس؛ لما لها من تأثير على المجتمع، وركزت قيادات المؤتمر على استغلال الموارد المتاحة للدولة وتسخيرها للحزب وتوسيع دائرة المنتمين له؛ ليصبح التشبيه الأمثل لهُ أنه حزب دولة يديرهُ رئيس الجمهورية، وبلا شك أنه سخر له كل إمكانات النجاح لصنع المشهد السياسي باليمن.

عمل «صالح» على تحويل «المؤتمر الشعبي العام» إلى إطار جامع يضم مختلف فئات المجتمع، من القبيلة إلى رجال الأعمال والقيادات العسكرية، والسياسيين، بل إنه استقطب العديد من الشخصيات من أحزاب أخرى، ووزعهم على مختلف دوائر الحزب وأطره التنظيمية، وينسحب هذا الحديث على مختلف مكاتب الحزب في المحافظات[6].

التحالفات بين المؤتمر والأحزاب السياسية:

منذُ الإعلان عن «الوحدة اليمنية» في 22 مايو 1990م، والذي وفر المناخ السياسي الجديد الذي أقر بالتعددية السياسية، وأتاح هامش الحريات الإعلامية والفكرية، تشكلت العديد من الأحزاب والتكتلات السياسية، وفي مقدمها «حزب

التجمع اليمني للإصلاح»، والذي تم إنشاؤه عام 1990م، وترأس الحزب الشيخ «عبدالله بن حسين الأحمر»، وأحزاب أخرى تشكلت وشاركت في صناعة المشهد السياسي باليمن، ولكن بقي التأثير الأبرز لـ «المؤتمر الشعبي العام» و«حزب الإصلاح»[7].

يعود ظهور أول نشاط حزبي سياسي في شمال اليمن إلى ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي، كحراك معارض لحكم الإمام، غير أنه كان محدودًا من حيث الحجم والتأثير. وفي الجنوب، هيمنت الأحزاب الصغيرة المؤلفة من النخب الجنوبية على الفضاء السياسي، رغم افتقارها إلى القاعدة الشعبية.

وبحلول الخمسينيات، ومع صعود القومية العربية والحركات الإيديولوجية الإسلامية على المستوى الإقليمي، تبنّت الأحزاب اليمنية الأفكار الأساسية لـ «حزب البعث» و«حركة القوميين العرب» في المنطقة، فضلاً عن اليسار العربي والإخوان المسلمين. وعلى الرغم من حظر النشاط الحزبي في كل من اليمن الشمالي واليمن الجنوبي في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، فقد ازدهر بشكل سري.

تكررت الخلافات داخل الحركات السياسية وفيما بينها في شتى أنحاء اليمن، واتسمت بالدموية في بعض الأحيان، حيث هيمن الطابع السياسي والأيديولوجي على النزاعات قبل الوحدة بين «الاشتراكيين» في عدن و«النظام الحاكم» في صنعاء بصلاته المتنوعة مع السعودية والعراق والإسلام السياسي[8].

التحول إلى التعددية الحزبية في اليمن بعد الوحدة، أدّى إلى منح تراخيص إنشاء 22 حزبًا، كان أقواها: المؤتمر الشعبي، والحزب الاشتراكي اليمني، والتجمع اليمني للإصلاح، المعروف باسم «حزب الإصلاح».

واجه «المؤتمر الشعبي» بعد قيام الوحدة خيارات عدة، منها الاندماج مع نظيره الاشتراكي، أو حل نفسه، وقيام حزب جديد، أو بقاءه والسماح بإقامة أحزاب أخرى، وكان الخيار الأخير هو المتاح، ونظرًا لخروج الكثير من القيادات المؤسسة للمؤتمر وانضوائها في أحزاب جديدة تنتمي إليها فكريًا، حدث نوع من الخلل في البنية الهيكلية للمؤتمر، فعوضها بضم كثير من الشخصيات البارزة في الجهاز الإداري للدولة وعدد من قيادات الحزب الاشتراكي التي انتقلت إلى صنعاء عقب أحداث يناير 86م[9].

وبانتهاء حرب صيف 94م، كان المؤتمر الشعبي قد بدأ تحقيق ما يطمح إليه، وهو إقصاء الحزب الاشتراكي كأكبر خصم سياسي بعد التأزم في العلاقة بينهما بعد الوحدة، وأفرزت مرحلة ما بعد الحرب تشكيل حكومة ائتلافية ثنائية بين المؤتمر والإصلاح.

غير أن السياسة الحزبية أثبتت أنها مثيرة للجدل خلال الانتخابات البرلمانية عام 1993، وتمكن «حزب المؤتمر الشعبي» وحليفه «الإصلاح» من تجاوز شروط اتفاقية الوحدة التي منحت «الحزب الاشتراكي اليمني» نصف المناصب القيادية العليا في الحكومة. بعد خروج صالح منتصرًا من حرب 1994م، إلى جانب المؤتمر، كان لـ «حزب الإصلاح» دور فعّال في استئصال الاشتراكيين من هياكل السلطة. وتم الاستيلاء على مقرات وممتلكات «الحزب الاشتراكي اليمني»، واستبعاد السياسيين من المناصب الحكومية، الأمر الذي غرس بذور النزعة الانفصالية التي نراها اليوم[10].

في ظل «الوحدة اليمنية» التي سمحت بالتعددية السياسية وإبداء الرأي وحرية التعبير، كان الواقع منافي لذلك، وكانت تصرفات وقرارات «المؤتمر الشعبي» و«حزب الإصلاح» تُناقِض هذه المبادئ والأهداف التي طمح الشعب اليمني لنيلها، وهي من أبسط حقوقه والمتمثلة في ممارسة النشاط الفكري والثقافي، وفي حين كانت القنوات الإعلامية الرسمية تتغنى بالحرية والتعددية الحزبية عام 2004م، كان حزب المؤتمر الحاكم، وحزب الإصلاح «الإخواني» يشنون الحرب على حركة «أنصار الله»، وهي حركة ثقافية في صعدة تمارس أنشطتها التثقيفية والتوعوية.

وكان المفترض من المؤتمر والإصلاح أن يدعما هذه الحركة، ولكنهُما لم يكونا أحرارًا في القرار والاختيار، وهذا ما كشفته الحروب الست على صعدة، وأثبتا أنهما ليسا سوى أحزاب تتقمص الوطنية، لكنها تحمل مشروع أجنبي وأهداف ليست يمنية، فشنوا الحرب على صعدة قبل أن يمارسوا بحق أبناء صعدة كل أنواع القمع بما فيها الاضطهاد الفكري والتسلط بحق أصحاب مشروع ثقافي وطني، ولم يكُن السيد «حسين بدر الدين الحوثي» على علاقة بالأطراف الخارجية، ولا يحظى بالدعم من طرف خارجي، لكنهُ كان يحمل قضية ويستند إلى أتباع وحركة مجتمعية تتوسع يومًا بعد يوم، وهذا ما جعل كل المعايير والإمكانات

في يد المؤتمر والإصلاح غير مجدية في استقطاب أبناء صعدة أو حتى تغييب صوتهم ودورهم.

وفي ظل استمرار أحزاب وحركات خارجية بالنشوء، تعرضت الحركة في صعدة لمحاولة قمع وإسكات في وقت مبكر؛ لأنها تتبنى قضايا كبرى لا تحملها غالبية الأحزاب الناشئة، وبالتالي فقد استمرت الأحزاب الصغيرة في النشوء والحصول على تراخيص منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وبدأت تظهر أحزاب معارضة للحزب الحاكم «المؤتمر الشعبي»، وبدأت قيادة الحزب تدرك أن للشعب دورًا فعليًا، ولكن بقي الحزب هو المهيمن على السلطة في اليمن.

تعد الانتخابات البرلمانية الثانية في 97م هي بداية التحول في المؤتمر نحو الانفراد بالسلطة، إذ أصبح بعدها حاكماً منفردًا، وانتهت مرحلة شراكته في السلطة مع الأحزاب الأخرى، وقد دخل تلك الانتخابات وهو مستعد للانفراد. ومنذ 97م انتهج المؤتمر نهجًا يضمن له البقاء في السلطة أطول مدة منفردًا في الحكم مع هامش قليل لبقية الأحزاب الأخرى، فعمل على سنّ التشريعات والقوانين التي توفر له ذلك، وكان هذا التفرد مصدر قلق للمهتمين بالديمقراطية الناشئة في اليمن، من تحول المؤتمر إلى حزب شمولي مستفرد بالسلطة ويستقوي بها، بيد أن هذا الانفراد كان إيذانًا بمرحلة جديدة من النضال السلمي لدى أحزاب المعارضة للوصول للسلطة[11].

ما بعد انتخابات 2003م البرلمانية التي اكتسح فيها «المؤتمر الشعبي العام» بعدد 238 مقعداً من أصل 301 مقعد، هي المرحلة الأكثر تحولًا في مسيرة المؤتمر الشعبي للتفرد بالسلطة، وأكدت استحالة إزاحة الرئيس «صالح» والمؤتمر من السلطة عبر صناديق الاقتراع.

ظل «المؤتمر الشعبي العام» بقيادة «صالح» مهيمناً بفضل قدرته على استخدام أموال الدولة والهياكل الداعمة للحزب، وفي أواخر 2010، دعت أحزاب المعارضة إلى احتجاجات حين استغل «المؤتمر الشعبي» سيطرته على البرلمان لسن تعديلات على قانون الانتخابات ترفضها أحزاب المعارضة، وشكلت انتفاضة اليمن في 2011 المستوحاة من «الربيع العربي» بداية النهاية لتصدع «حزب المؤتمر الشعبي العام».

تأثر المؤتمر بالمستجدات السياسية وثورة 11 فبراير:

بدأ الربيع العربي يُحرك الشعوب؛ لنيل مطالبها العادلة، والذي بدأت فيه أولى الثورات من «تونس» ثم دولاً عربية، فكان اليمن على موعدٍ مع ثورة شباب يتوقون للحرية، وبدأ الشباب يرسمون ملامح مستقبل يمن جديد بدون التبعية أو الوصاية الخارجية التي أنهكت اليمن اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. خرجت ثورة الشباب في صنعاء وبقية المحافظات اليمنية، وكان ١١ فبراير من العام ٢٠١١م هو اليوم الذي كسر فيه حاجز الخوف لدى الشعب بكل أطيافه، وأدرك أن الحرية والاستقلال لن تأتي إلا بالخروج وتقديم التضحيات في ظل نظام لا يُجيد سوى القمع والاضطهاد وتوظيف المؤسسات الأمنية والعسكرية ضد أبناء الشعب، فتوافدت الأحزاب ومنها حزب الإصلاح بكل قياداته التي كانت تتقاسم السلطة مع المؤتمر الشعبي.

قيادات «حزب الإصلاح» أرادت استغلال «ثورة الشباب السلمية» وركوب قطار الثورة قبل أن يفوت عليهم وشريكهم حزب المؤتمر، وقبل أن يتم اسقاط النظام الذي هم في تشارك فعلي في سلطته، فتحول أصدقاء الأمس (المؤتمر والإصلاح) إلى أعداء اليوم، وبات حزب الإصلاح وقياداته يلعبون على الحبلين، فاعلنوا انضمامهم إلى صف الثوار والنزول إلى الميادين لتصدر المشهد ورسم مسار الثورة وتغيير وجهتها وأهدافها.

عمل «حزب الإصلاح» بازدواجية، فكانت كتائب عسكرية تابعة لقيادات في الحزب كـ «علي محسن الأحمر» تقمع المتظاهرين، وتطلق الرصاص الحي عليهم، وتزيد من فرصة تحويل ميادين الثورة إلى حرب أهلية وتجازف بمستقبل الملايين من اليمنيين، فنحت الثورة منحاً خطيراً وأصبح الشباب مُستَغَلين من قبل الإصلاح وقياداته، ولكن الثوار سرعان ما أدركوا أهمية مواصلة الثورة.

حركة «أنصار الله» كان لها حضور واسع في ميادين الثورة، بينما حزب الإصلاح توقف عن الثورة، لكن الساحات بقيت ثائرة والثوار يهتفون برفض الوصاية والتدخل في تقرير شؤون اليمن الداخلية بما في ذلك الأطراف الخارجية «السعودية» و«الإمارات» التي حرصت على مدى قرون من الزمن أن يبقى اليمن تحت هيمنتها ووصايتها وتقرير مصير شعبه، وكانت تُريد أن تبقى هي

من تُقرر وتُعين الشخصيات التي تُدين بالولاء للسعودية؛ ليبقى بذلك اليمن مُهيمناً عليه ويبقى تحت وصاية الدول الخارجية وهذا ما لم يتقبلهُ الثوار، ما دفع دول الهيمنة على اليمن إلى رفض مطلب الشباب وأهداف ثورتهم التحررية 21 سبتمبر عام 2014م، فتطورت بعدها الأحداث للتغير تماماً ولتأخذ شكلاً آخر.

موقف المؤتمر الشعبي من العدوان:

بعد انتصار ثورة الشباب في 21 سبتمبر، امتعضت دول الهيمنة والوصاية؛ لأن نجاح الثورة يعني الحد من الوصاية السعودية والأمريكية على اليمن، وأخذت الأمور تتجه نحو شنّ حرب عدوانية هدفها إخضاع اليمن والسيطرة على صناعة القرار فيه.

كل الأحزاب اتخذت مواقف إما حيادية أو غامضة، وكان «المؤتمر الشعبي» و«أنصار الله» هما من رفضا العدوان بشكل قطعي، وأكدا عدم وجود مبررات لشن حرب عدوانية على اليمن في ظل إمكانية الحل السلمي والحوار والدبلوماسية.

جاء العدوان الأمريكي السعودي في الأصل كعملية منع من قبل قوى الهيمنة؛ في محاولة للتمرد على التغيير الثوري الذي بلغ ذروته بثورة 21 سبتمبر وسقوط مشروع مؤامرة تفتيت اليمن إلى أقاليم، وعدم قدرة أمريكا والسعودية تحديدًا على إعادة تدوير قواها داخل المجتمع ومفاصل الدولة واستمرار الهيمنة والتبعية.

تصدر المؤتمر وأنصار الله -كحركة شعبية واسعة وكمكون سياسي قوي ذو جناح عسكري منظم، ومبني بالعقيدة والهوية الإيمانية والولاء للقيادة-، المشهد في مواجهة العدوان الذي شن في 26 مارس 2015م، وكان للإصلاح موقف متوافق ومنسجم مع موقف الدول التي شنت الحرب على اليمن، أي أن إجمالي موقف حزب المؤتمر في بداية العدوان كان موقف الرفض القاطع للعدوان[12].

أدرك «المؤتمر الشعبي العام» أن الحزب بدا مُنهكاً والقاعدة الشعبية تتلاشى حسب المتغيرات السياسية، فلم يعد له قاعدة شعبية كما كان، فغير المؤتمر

التحالفات حسب البرغماتية التي يتبعها والتي تتوافق مع مصالح الحزب والحفاظ على قاعدة شعبية.

لعب المؤتمر أدوارًا عديدة، وكانت له علاقات تثير الشك والتساؤلات، ولكن أنصار الله فضلوا التفرغ لمواجهة العدوان وعدم إثارة أي مشاكل.

كان حزب المؤتمر برئاسة صالح يحاول فتح قنوات تواصل مع دول العدوان، ويرسل لها رسائل مشفرة، منها معلنة وأخرى عبر وسطاء، ومعظم تلك الرسائل تشير إلى أن صالح لم يكن له أي دور في دخول «إنصار الله» إلى صنعاء، ويحاول تقديم نفسه كمنقذ للتحالف الذي راهن على «هادي» والإصلاح، وهما في نظر صالح غير قادرين على تلبية الطموحات السعودية والرغبة الأمريكية في استعادة الهيمنة على اليمن.

كان الهدف الأول لـ «صالح»، هو محاولة إقناع واشنطن والرياض ومن ثم أبوظبي بأنه الجواد الرابح، وذلك خلال لقائه مع «قناة الميادين» الفضائية، وأنه القادر على تنفيذ الأجندة الخارجية باليمن، وأن تخلي المملكة عنه ومعها أمريكا والإمارات سيقود تلك الدول إلى متاهات لا نهاية لها؛ لأنه وحده القادر على إعادة تشكيل الخارطة السياسية اليمنية بما يلبي الرغبة الخارجية.

المؤتمر والمؤامرة على أنصار الله:

كشفت الوثائق التي تركها «صالح» وراءه -في منزله جنوب صنعاء- الكثير من المؤامرات التي حاكها على حركة «أنصار الله» وخاصة في الفترة الأخيرة، وحتى بعد توقيع اتفاق الشراكة الذي أنتج المجلس السياسي الأعلى[13].

توجُّه صالح للتحالف مع أنصار الله لم يكن إلا محطة عبور تسبق عملية استهدافهم، كما استهدف الحزب الاشتراكي شريك الوحدة ومن ثم الإصلاح، ومعظم من عملوا معه من قادة عسكريين وحتى من أقربائه بهدف الاستحواذ على السلطة.

علاقة المؤتمـــر بالإمارات:

خـلال أحـداث ثـورة 21 سـبتمبر، بـدأ ظهـور اهتـمام الإمـارات بمـا يجـري في اليمـن، مـن خـلال جهـود «دول مجلـس التعـاون الخليجـي» لاحتـواء الأزمـة اليمنيـة، وبالرغـم مـن أن دول الخليـج السّـت والأمانـة العامـة لمجلـس التعـاون، كانـت ضمـن الـدول الثمانيـة عـشر التـي شـاركت في متابعـة الأوضـاع ومحاولـة تقديـم معالجـات لاحتـواء الأزمـة، إلا أن أدوار الإمـارات والسـعودية وأمريـكا كانـت مؤثرة، بخـلاف أدوار الـدول الأخـرى، وخـلال الفـترة الانتقاليـة كان معظـم اليمنيـين لا يزالـون يحسـنون الظـن بالـدور السـعودي والإمـاراتي، حتـى بـدأ التحالـف في الحـرب عـلى اليمـن ـ بالصـورة التـي لم يكـن يتوقعهـا أحـد مـن أفـراد الشـعب ـ في اسـتهدافه للجميـع دون تمييـز، ولـكل مقـدرات الشـعب اليمنـي.

أثنـاء العـدوان عـلى اليمـن قـدم «المؤتمـر الشـعبي» برئاسـة «صالـح» للإمـارات مشروعًـا لإقامـة تحالـف اسـتراتيجي بـين الطرفـين، احتـوى في مبادئـه العامـة عـلى عـدة بنـود لهـا أهميتهـا في توضيـح موقـف صالـح مـن الإمـارات ومـن دول التحالـف ومـن القـوى السياسـية اليمنيـة، وهـي كـما يـلي:

- تقـوم «الإمـارات العربيـة المتحـدة» مـع «المؤتمـر الشـعبي العـام» بإنشـاء تحالـف اسـتراتيجي شـامل، بينهـما يتـم ترجمتـه في خطـط تفصيليـة لمختلـف الجوانـب التي يتـم الاتفـاق عليهـا بـين الطرفـين، وبمـا يكفـل نجـاح الجهـود المشـتركة في مواجهـة المشـاريع والكيانـات والمخططـات الداخليـة والخارجيـة التـي تسـتهدف أمـن اليمـن واسـتقراره ووحدتـه وفصلـه عـن محيطـه الإقليمـي والعـربي، والتصـدي لقـوى التطـرف الدينـي والضـلال والإرهـاب، ومنـع هيمنتـه عـلى القـرار السـياسي في اليمـن.
- تتبنـى دولـة الإمـارات و«المؤتمـر الشـعبي العـام» العمـل عـلى إحـلال السـلام ووقـف إطـلاق النـار والدفـع بجميـع الأطـراف إلى العمليـة السياسـية وفـق رؤيـة يتفـق عليهـا، تُحقـق الأهـداف والغايـات المنشـودة، وفي مقدمتهـا حقـن دمـاء اليمنيـين، والحفـاظ عـلى المقـدرات، والالتـزام بتحقيـق اسـتحقاقات المبـادرة الخليجيـة ومخرجـات الحـوار الوطنـي المتفـق عليـه.
- تتبنـى دولـة الإمـارات -لـما لهـا مـن ثقـل إقليمـي- عمليـة إعـادة إعـمار اليمـن،

ودعم التنمية وبناء المقدرات البشرية، بما فيها اتخاذ إجراءات عاجلة للحد من اتساع رقعة الفقر في أوساط المجتمع اليمني.

- تقدم الإمارات العربية المتحدة -وفقًا لهذا التحالف- الدعم السياسي والمالي والفني والمعنوي، والمساندة اللازمة «للمؤتمر الشعبي العام»؛ من أجل القيام بالمهام المتفق عليها، وممارسته أنشطته السياسية والإعلامية والاجتماعية وغيرها من الأنشطة؛ مما يكفل له الحفاظ على دور قيادي وفعال حاليا ومستقبلا.
- يعمل المؤتمر الشعبي العام على استنهاض جهود كل قياداته وهيئاته وأعضائه وحلفائه وأنصاره وكل قواه؛ لإنجاح تحقيق أهداف التحالف.
- يلتزم حزب المؤتمر الشعبي بتبني سياسات وطنية وإقليمية ودولية تقوم على مبدأ العلاقات الدولية، والدفاع عن مصالح اليمن، والتصدي لجميع أشكال المؤامرات الهادفة زعزعة أمن واستقرار المنطقة والخليج على وجه الخصوص.
- يعمل «المؤتمر الشعبي العام» على تعزيز مبدأ القيادة الجماعية بصورة أشمل خلال هذه الفترة، وفقا لأنظمته ولوائحه الداخلية بما يكفل الاستفادة القصوى من جهود جميع قياداته وطاقاتهم في سبيل تحقيق الأهداف والمهام المطلوبة.
- يتم التشاور المستمر بين الطرفين في إطار التحالف القائم بينهما إزاء كافة القضايا والتطورات التي تهم الطرفين وتخدم جهودهما المشتركة، والاستقرار والأمن في المنطقة، والأهداف المشتركة على المستوى القومي.
- يقوم الطرفان في إطار التحالف بينهما على تحديد مهام المرحلة الراهنة والمقبلة، والمهام التي ستناط بكل منهما؛ لمواجهة التحديات الحالية والإسهام في بناء الدولة اليمنية الحديثة وفقًا للأسس التي ستنتجها معالجة تسوية الأزمة الراهنة لإحلال السلام في اليمن وبناء مستقبله.
- يشكل الطرفان فريقًا مشتركا منهما، يسمى «لجنة التواصل»؛ لإعداد الخطط والبرامج التفصيلية ومتابعة تنفيذها، وما تحقق من أهداف التحالف، وتقييم مراحل الإنجاز، وتقديم المعلومات والمقترحات إزاء أية مستجدات أو قضايا تهم الطرفين.

هذه الوثيقة تؤكد أن «صالح» كان يعمل لتقديم نفسه وحزبه المؤتمر كطرف مؤيد للتحالف مبدئيًا، واستعداده للقيام بأي شيء يطلب منه، أما من الناحية

السياسية فهذه الوثيقة تثبت بأنه كان يرى نفسه فوق الدولة أو دولة بحد ذاتها؛ من خلال تقديمه لمشروع التحالف بين حزب ودولة، وهذا غير مقبول في العرف السياسي.

المعنى الحقيقي لمثل هذا المشروع، أن هناك تعاونا بين دولة معادية وحزب مؤيد لسياستها، ولكن صالح حاول أن يسمي الأشياء بغير مسمياتها بإطلاقه على هذا المشروع «تحالف»، وهذا المسمى لا يمكن أن يطلق إلا على قوى متوازية أو متساوية، إما دول أو قوى سياسية داخل الدولة وليس خارجها.

كما وضح في هذا المشروع موقفه من دول العدوان، ومن القوى السياسية المناوئة للعدوان أو المؤيدة له، من خلال التزامه بأنه سيعمل على تحقيق أهداف «التحالف» بعد أن يتم رفع العقوبات الأممية المفروضة عليه وعلى نجله، دون أن يبدي أي اهتمام بالجرائم التي يرتكبها تحالف العدوان بحق المدنيين واليمن بشكل عام، وبالرغم من محاولته المستميتة لتقديم نفسه وحزبه كحليف؛ إلا أن الطرف الثاني لم يراع ذلك، واشترط خروج صالح من الحزب؛ لكي يتم تحقيق ذلك التحالف.

موقف السعودية وعلاقتها بالمؤتمر:

موقف السعودية من أحداث ديسمبر. اتضح من خلال تواصل السفير السعودي في اليمن مع «صالح» أثناء تلك الأحداث لعرض خدمات السعودية وتأكيد دعمها له، وكان الموقف السعودي أكثر وضوحا في وسائل الإعلام السعودية التي تحولت إلى وسائل إعلام مؤتمرية مؤيدة لتحركات صالح، حتى قناة «العربية» أصبحت تقوم بعمل قناة «اليمن اليوم» بعد إغلاقها من قبل أنصار الله، وكان يتم إرسال الأموال بواسطة تجار موالين للطرفين، وأتضح أن المؤتمر وقيادته «علي عبدالله صالح» كان على تواصل بالتحالف السعودي من تحت الطاولة[14].

الصراع على السلطة إلى الانقسام:

عند مراجعة برنامج العمل السياسي والنظم واللوائح التابع لحزب «المؤتمر الشعبي العام»، نجد أن أحد مرتكزات السياسة الداخلية هي الحقيقة الثالثة التي نصّت على: أن التعصب الأعمى لا يثمر إلا الشر، وأن محاولة أية فئة متعصبة للقضاء على الآخرين أو إخضاعهم بالقوة قد فشلت عبر تأريخ اليمن كله[15].

وهذا شيء إيجابي في حالة تحقيق وتطبيق هذه المرتكزات على أرض الواقع، ولكن «المؤتمر الشعبي العام» كان يُمارس خلاف المرتكزات والقواعد واللوائح التي طُبعت في آلاف الكتب، وعُلقت جداريات في مقرات الحزب ومقرات الدولة؛ لأن الدولة لم تكن بعيدة عن تأثير الحزب بصفته الحاكم الفعلي، وبالتالي عدم تطبيق هذه المرتكزات السياسية للحزب والتنصل عنها بشكل أو بآخر؛ جعل الحزب في حالة تخلخل وصراع مع الأحزاب الأخرى؛ بغية الحصول على السلطة وكأنهُ تناسى أنهُ سلم السلطة تلبيةً للثورة ومطالبها، وتنَحّى في فبراير 2012م.

هذا الصراع يكشف هوس المؤتمر وقيادته بالسلطة، وأنه يُريد أن يلعب دور المنتقم من الأحزاب الأخرى التي تشكلت الساحات الثورية منها، وأراد المؤتمر أن ينتقم من كل حزب بما يتوافق مع مصالحه وحسب قوة الأحزاب الأخرى التي تشكلت، وبدأ «علي عبدالله صالح» يتحالف مع حركة أنصار الله التي حضرت في الساحة الثورية وأرادت أن تشارك المشهد السياسي، واستطاع المؤتمر أن يجعل عدو الأمس صديق اليوم حركة «أنصار الله» التي شن عليها ست حروب في صعدة؛ معتقدا أن ذلك سيفهم أنه نكاية بالإخوان المسلمين.

حاول هذا الحزب بعد خروجه من السلطة لعب دور المعارضة حتى وهو داخل حكومة الوفاق الوطني في اليمن، منذ العام 2012، وتجلى ذلك في بياناته السياسية وخطاب رئيسه، في ظل حالة استقطاب شديدة بين القيادات العليا والوسطى، من قبل الرئيس الأسبق «علي عبدالله صالح» الذي كان حينها لايزال رئيساً لـ«الشعبي العام»، والرئيس «عبدربه منصور هادي» الذي كان نائباً للرئيس. بلغت حالة الاستقطاب والصراع ذروتها حتى اتخذ الرئيس هادي من موقعه التنظيمي قراراً بتجميد أصول الحزب في البنك المركزي اليمني، واقتحام وإغلاق قناة اليمن اليوم، وهي الناطقة باسم المؤتمر؛ ليرد عليه صالح في فترات لاحقه بقرار فصله من قيادة التكتل مع بعض القيادات المحسوبة عليه،

مثل «رشاد العليمي» و«أحمد عبيد بن دغر» وغيرهم[16].

وكون المؤتمر أمضى عقوداً في السلطة، فقد اكتسب الخبرة الإدارية والمعرفة في التأثير، واستغل القنوات الإعلامية، وبدأ يقدم نفسه كحزب وطني لا يقبل العدوان، وما فتئ صالح في خطاباته وهو يؤكد فيها أنهُ من يقاتل بالجبهات ومن يتصدى للعدوان، وأن الحزب والحرس «الجمهوري» سيشارك في الجبهات، وأنه لا مجال لمن باعوا الوطن وتخلوا عن القومية، وهذا الدور أو اللعبة جعلت من صالح بطلًا قوميًا، ومن المؤتمر حزبًا وطنيًا رفض الحرب على اليمن ودافع عن السيادة.

بدأت المعركة ضد العدوان تشتد، وبدأ المؤتمر عبر قياداته بالترويج وتقمص دور أنهم خط الدفاع الأول لليمن ضد التحالف السعودي الأمريكي، واستغلال بعض أفراد الحرس الجمهوري الذين يشاركون في جبهات الحدود مع السعودية، وأصبح إعلام المؤتمر يتباهى ويتفاخر بأن هؤلاء هم من الحرس الجمهوري، وأن السلاح هو من مخازن المؤتمر وقيادته؛ ما جعل لهم قابلية لدى أبناء الشعب الذين رفضوا العدوان.

أصبح المؤتمر يرى أن القاعدة الشعبية قد عادَت له وأنهُ الحزب الأقوى، وبدأت قيادات الحزب مُعجبة بالحشود التي تخرج لرفض العدوان، وكان المؤتمر ينظر لهذا الحشود اليمنية على أنها حشود تتبعه وتؤمن بقراراته وتنفذ أوامره، وتناسى المؤتمر الحليف الأساسي والثوري حركة أنصار الله التي جاءت من الوسط الشعبي وليس من الطبقة البرجوازية التي نشأت وترعرعت في ظل سلطة ومال ونفوذ.

وبدأ المؤتمر الشعبي يُلمح في الخطابات بتغير وتباين في وجهات النظر، وكأنه يريد الالتفاف على أنصار الله وبترتيب وإعداد مُسبق، فظهرت بعض تباينات المؤتمر في خطابات قيادته وتصرفاتهم، وكذا علاقاته مع بعض دول «التحالف» ومنها الإمارات وبشكل سري، ولكنها ظهرت كهفوات غير محسوبة وليس مُدرك لنهاياتها وعلى لسان رئيس المؤتمر.

ففي مناسبة إحياء الذكرى الخامسة والثلاثون لتأسيس «المؤتمر الشعبي العام»، خرجت الحشود إلى ميدان السبعين، فزاد إصرار المؤتمر وقيادته على

نسج أحلام العودة للسلطة، فبعد تنسيق ومشاورات سرية مع الإمارات -عبر نجل رئيس المؤتمر «أحمد علي عبدالله صالح» كمفوض عن والده وعن المؤتمر في صنعاء- خلصت تلك المشاورات إلى أن يتم إطلاق المصطلحات المسيئة لأنصار الله، وأن تطلق في خطابات «علي عبدالله صالح»، فاعتقدوا أن ذلك سيكون له تأثير بالإضافة إلى استغلال المخزون العسكري وبعض اتباع حزب المؤتمر في قطع الطرق والتوجه للقضاء على أنصار الله، وأن تعود الزعامة والسلطة لحزب المؤتمر و«علي عبدالله صالح»، كما أكدت الإمارات لحزب المؤتمر أن يقوم بخلخلة الجبهات وزعزعة الأمن، وأن يُظهر صنعاء من أي أتباع لأنصار الله أو للحركة المناهضة للعدوان.

في 23 أغسطس 2017م، أطلق رئيس المؤتمر على حركة أنصار الله أسم «المليشيا» التي تدفع اليمن للحرب، ولا بُد أن تنتهي ويخرج الشعب ضدهم. وجد أتباع المؤتمر أنفسهم في حلبة انقسام بين رافض لتصريحات رئيس المؤتمر وبين قلة مؤيدة لهُ، وبدأ الانقسام في الحزب بعد مواجهات في صنعاء لمدة أيام حتى قضت حركة أنصار الله على عناصر فتنة ديسمبر 2017م.

ما حدث جعل المؤتمريين الرافضين لتصرف رئيس المؤتمر في تأييده للعدوان يشعرون أنهم في ظل حزب يتلاشى، ولكن يجب أن لا ينتهي بموت شخص رئيسه، وأنه لا بد من إعادة لملمة الحزب، فشكل بقية اتباع المؤتمر وقاداته في صنعاء قيادة جديدة، وأنقسم المؤتمر إلى فريق مؤيد للإمارات والسعودية ولا يجد حرجاً في تأييد العدوان وهربوا أصحاب هذه النظرة إلى الدول المعتدية على اليمن منذ سنوات، وفريق وطني يمثل المؤتمر الرافض للعدوان في صنعاء، ويحسب هذا الموقف المشرف لهم، وفي مقدمتهم «صادق أمين أبو راس» وقيادات المؤتمر في صنعاء الرافضين للعدوان.

الأزمة التي تهدد المؤتمر:

منذ تنحي حزب المؤتمر وقيادته عن السلطة في فبراير 2012م، والحزب يمر بحالة من الجمود والمواقف المتناقضة وغياب فعالية الدور الإيجابي على الساحة

اليمنية والمشهد السياسي في اليمن.

بلا أدنى شك أن «حزب المؤتمر الشعبي» الذي كان من أكبر الأحزاب والتكتلات السياسية التي استمرت في حكم اليمن لعقود من الزمن يمُر اليوم بحالة من الانقسام وعدم الوضوح بمستقبل الحزب ودوره في الوقت الراهن، وبات يقتصر على قيادات في صنعاء ترفض العدوان ولهم موقف وطني، ولكن هذا الموقف لن يكتمل وهو يصر على تشكيل قيادات الحزب بأعضاء في دول العدوان، ومنها الإمارات، هذه التصرفات تجعل الحزب في دائرة المواقف المشبوهة لدى الحليف الأكبر مكون «أنصار الله» الذي لم تجمعه بمؤتمر صنعاء سوى رفض العدوان.

الانقسام وعدم توحد أهداف أعضاء الحزب يُعرضه إلى أزمة وجودية، تهدد بقاء ووجود المؤتمر وتنظيمه، لكن ما يجب على المؤتمر في صنعاء فعله، هو المحافظة على علاقة قوية مع مكون «أنصار الله» الذي يمتلك قاعدة شعبية ويمثل رقمًا صعبًا على الساحة والمشهد السياسي في اليمن، وإجراء إعادة هيكلة واتخاذ إجراءات تنظيمية بحق من يؤيدون العدوان خارج الوطن؛ وبهذا الإجراء التنظيمي سيحافظ المؤتمر على ما تبقى من القاعدة الشعبية التي تتبعه في صنعاء، أما التخلي أو المراوغة تجاه العدوان ومن يقفون في صفه فسيشكل ذلك خطرًا وجوديًا على حزب المؤتمر في صنعاء، وانهيارًا تدريجيًا له.

السيناريوهات المستقبلية للمؤتمر:

في ظل حالة الانقسام والتشظي التي يمر بها «المؤتمر الشعبي العام» والتحولات المتسارعة التي تشهدها الساحة اليمنية، سيكون أمام المؤتمر الشعبي في صنعاء عدد من السيناريوهات التي سيؤول إليها، ولن يكون بالصدفة قرار بقاء الحزب أو عدمية بقائه كحزب شريك في مواجهة العدوان، بل سيكون قرارًا نهائيًا وصادرًا من رئاسة الحزب في صنعاء، أي أن الحزب لن ينتهي فجأة وبدون مقدمات وقرارات إدارية تسبق المعترك السياسي الذي سيخوضه إما إلى الانتهاء أو البقاء والحفاظ على قاعدته الشعبية.

• السيناريو الأول:

يتمثل هذا السيناريو في أن يتحد أعضاء «المؤتمر الشعبي العام» في صنعاء مع أعضاء المؤتمر ممن انضموا إلى صف التحالف؛ ليكونوا كتلة واحدة، بحيث يتم الاستفادة من جمهور المؤتمر في صنعاء وقاعدته الشعبية المتبقية مع القوة العسكرية لأعضاء المؤتمر الذين هم في صف العدوان، بحيث يشكلان قاعدة شعبية وقوة عسكرية للعودة لصنع المشهد السياسي في اليمن.

لكن هذا السيناريو قد يكون ضعيفاً؛ نظراً لما آلت إليه الحرب، وتعاظم قوة أنصار الله، وفي نفس الوقت قوة أطروحاتهم في المفاوضات بضرورة استبعاد من شاركوا مع العدوان من الحياة السياسية.

• السيناريو الثاني:

أما السيناريو الثاني، فيتمثل في أن يعمد «حزب المؤتمر» في صنعاء على إصدار أحكام فصل تنظيمية من المؤتمريين الذين انضموا للعدوان، والتخلي عنهم والاتجاه لتقوية قاعدتهم الشعبية من جديد، وبالطريقة نفسها سيشكل أعضاء المؤتمر في الخارج حزباً آخر بعيداً عن مؤتمر صنعاء، بحيث تكون قيادة الحزب في الخارج من المقربين لعلي عبدالله صالح.

• السيناريو الثالث:

هذا السيناريو هو المُرجح حصوله، لكنه ليس مؤكدًا في ظل ازدواجية الحزب، بحيث يتجه المؤتمريّون في صنعاء للتحالف مع أنصار الله؛ لتكوين كتلة تحمل نفس الأهداف والمبادئ التي من أجلها تم مواجهة العدوان، وهذا الخيار هو الأكثر تطابقًا مع الواقع، حيث يعتمد أنصار الله على الدخول في تحالفات مع المكونات السياسية التي تتفق معهم في القضايا الجامعة.

هل سيكون للمؤتمر دور في المشهد السياسي؟

يعد «حزب المؤتمر الشعبي العام» واحدًا من أهم الأحزاب العميقة التي ترعرعت في «رحم الدولة» في اليمن، وحظي برعاية عربية وإقليمية طوال السنوات الماضية، وهذه واحدة من أهم العوامل الخطيرة في حياة الأحزاب التي حكمت في الوطن العربي، حيث تعتمد قوة الحزب الشعبية والتعبوية على قوة الدولة وسطوة الفرد المؤسس أو الزعيم القائد[17].

كان حزب المؤتمر عبارة عن تيارين، الأول عسكري بقيادة «علي عبد الله صالح»، والثاني سياسي بقيادة «صادق أمين أبو راس»، حيث استمر الجناح العسكري في بناء قوة تُمكنه من السيطرة بدعم وإسناد من التحالف، تحت مسمى «معسكرات الملصي»- أحد قيادات الحرس الجمهوري سابقًا، استشهد في نجران الذي كان قائدًا لمحورها-، وقد استغل المؤتمر مكانة الملصي؛ للتغطية على عملية البناء والتأهيل لقواته.

التيار السياسي في المؤتمر كان له حشد جماهيري وهو من يقود الحاضنة الشعبية للمؤتمر، وبالتالي فإن انعزاله عن المشاركة في المعركة مع «علي عبدالله صالح» أثّر على الدعوى التي أطلقها لأنصاره للخروج المسلح ضد أنصار الله.

في ذات السّياق، فإن الشق العسكري للمؤتمر أعد خططه بعيدًا عن الشق السياسي، وهو ما ظهر فيما سمي «لقاء المكاشفة» الذي جمع السياسيين من أنصار الله والمؤتمر، الذي تم خلاله عرض خطة صالح بشكل كامل في صنعاء وأماكن انتشار قواته، وكيف تم تقسيم العاصمة إلى عدد من المربعات، وكيفية السيطرة على كل مربع.

أعلن «المؤتمريون» السياسيون براءتهم من المخطط، ليعلن بعدها صالح دعوته للخروج المسلح، لكن لم يستجب أحد من هؤلاء السياسيين ولا من أتباعهم. وعقب مقتل صالح تمكّن قائد قواته «طارق» من الهرب إلى عدن، وعمد حينها إلى تجميع قواته وأنصاره في معسكرات في الساحل الغربي تحت مسمى «حراس الجمهورية»، واستطاع استقطاب الآلاف من المقاتلين، وكان هدفه من ذلك تنفيذ عملية عسكرية بدعم من «التحالف»؛ للسيطرة على الحديدة التي تعتبر الشريان الوحيد لصنعاء.

كان هناك قائد آخر في المؤتمر يمتلك قوة عسكرية «قبلية»، هو «ياسر العواضي»، حيث تمكن من حشد العديد من المقاتلين في مسقط رأسه «مديرية ردمان» بمحافظة «البيضاء»، وفتح جبهة لقتال الجيش واللجان الشعبية، لكن تم القضاء على تلك القوة.

عمدت الإمارات إلى دعم «قوات طارق»، وجعلت منها الذراع الأقوى التي تقاتل تحت صفوف «قوات التحالف»، حيث أسندت إلى طارق قوات «العمالقة»، التي تضم تجمع من أبناء المحافظات الجنوبية؛ لتضاف إلى ما يسمى «حراس الجمهورية».

مؤخرًا، أرادت الإمارات تمكينهم من السيطرة على الجنوب وعدن بالذات، وإقصاء قوات المجلس الانتقالي التي كانت الذراع الأول للإمارات، ولكن يبدو أن فحوى هذا المخطط تمكين المؤتمريين من السلطة بشكل كامل، خاصة بعد توسع قوات طارق في عدن وشبوة والساحل الغربي ومحافظة تعز.

عمد المؤتمريون في صنعاء إلى القيام بالعديد من الخطوات التي تؤكد عدم انفصالهم عن المؤتمريين في الخارج الذين انضموا إلى صفوف التحالف، وأهم تلك الخطوات: تعيين «أحمد علي عبدالله صالح» نائبًا لرئيس حزب المؤتمر في صنعاء رغم مكوثه في الإمارات منذ بداية العدوان؛ الأمر الذي أثار الشكوك حول الخطط المستقبلية للمؤتمر، وتَعتَبِر قيادة الأنصار بصنعاء أن تعيين «أحمد علي» نائباً لرئيس المؤتمر طعنة في الظهر.

خطوة أخرى أقدم عليها «طارق عفاش»؛ تؤكد سعْيهُ للسيطرة على القرار في اليمن، حيث شكل مكتبًا سياسيًا خاصًا به، يكون ممثلا له في المفاوضات وغيرها من العمليات السياسية، وبالتالي أصبح له ذراع عسكري وسياسي، ويحظى بدعم خارجي.

في المقابل، يستبعد مراقبون تحقيق أي تقدم لتوحيد «المؤتمر الشعبي العام»؛ نتيجة حالة الانقسام والتشظي والتحديات التي تواجه الحزب في ظل زيادة حدة الاستقطابات من الأطراف الإقليمية، وغياب شخصية قيادية يمكن أن تكون محل إجماع كل أجنحة وتيارات المؤتمر الشعبي.

وبالتالي أصبح «حزب المؤتمر الشعبي العام»، أكثر الأحزاب شتاتاً، حيث انقسم

إلى ثلاثة أجنحة، الأول في صنعاء، والثاني في الرياض، والثالث في أبوظبي، وما يزيد الأمر تعقيدًا؛ هو عدم وجود رؤية واضحة لعودة المؤتمر إلى واجهة العمل السياسي والمساهمة في رسم ملامح المشهد السياسي في اليمن.

الأزمة الداخلية التي تتصاعد حاليا داخل أروقة «حزب المؤتمر»، إذا لم يتم تجاوزها ولملمة جراح الحزب وشتاته فإنه سيفقد حاضنته الشعبية والجماهيرية، وحينها سيبدأ في المضي في مرحلة الذوبان والتلاشي من ذاكرة الشعب[18].

يحتاج المؤتمر إلى إعادة ترتيب صفوفه، وتوحيد خطابه الإعلامي؛ للحفاظ على جمهوره، والتوافق على قيادة جديدة تنتزعه من الحالة التي يمر بها، وحتى في حال تحقق ذلك -على صعوبته- فإن المؤتمر اليوم وغدًا لن يستمر كما كان عليه بالأمس، ويجب عليه التفكير والعمل كحزب لم تعد له سلطة ولا رئيس بمواصفات صالح[19].

بينما يرى خبراء أن مؤتمر صنعاء هو من بيده الكثير من العوامل التي ستساعده في صياغة مستقبل الحزب لاعتبارات أهمها : تحالفه مع القوى الوطنية التي سيؤول اليها النصر، وتوافق توجهاته مع القاعدة الشعبية الرافضة للعدوان، وكذلك أن جناحي مؤتمر الرياض ، ومؤتمر أبوظبي ستكون محكومة بمواقف تلك الدول، وربما لن تترددا في استخدامهما ضمن أوراق المساومة والتنازلات مع أنصار الله، لاسيما بعد عمليات إعصار اليمن وفك الحصار.

فهل سيُدرك مؤتمر صنعاء بأن زمام قيادة حزب المؤتمر الشعبي بيده ؟ وهل سيدرك المتغيرات الواقعية التي فرضها المشهد اليمني ؟ ويستجيب لمواقف صنعاء بشكل معلن ومحدد وواضح وليس كمواقف عامة؟.

قائمة المراجـــع:

1 - موقع ويكبيديا https://ar.wikipedia.org

2 - موقع الميثاق للتدريب والدراسات والبحوث

https://www.almethaq.info/news/category48.htm

3 - عامر الدميني، حزب المؤتمر الشعبي العام.. ثلاثة عقود من العلاقة بين السلطة والنفوذ (الحلقة الأولى) 9 ديسمبر 2017م

https://almawqeapost.net/interviews/25739

4 - النظام السياسي في اليمن .. الرقص على رؤوس الثعابين ـ الجزء الثالث موقع نبأ الإخباري https://www.inbaa.com

5 - محطّات تاريخية في مسيرة المؤتمر الشعبي العام

https://www.almotamar.net/pda/3203.htm

6 - عامر الدميني، حزب المؤتمر الشعبي العام.. ثلاثة عقود من العلاقة بين السلطة والنفوذ (الحلقة الثانية) 14 ديسمبر 2017م

https://almawqeapost.net/interviews/25739

7 - موقع ويكبيديا مرجع سابق.

8 - توفيق الجند، تاريخ الأحزاب السياسية اليمنية: من الكفاح المسلح إلى القمع المسلح، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية

https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/16499

9 - حزب المؤتمر الشعبي العام.. ثلاثة عقود من العلاقة بين السلطة والنفوذ (الحلقة الأولى) مرجع سابق.

10 - تاريخ الأحزاب السياسية اليمنية: من الكفاح المسلح إلى القمع المسلح مرجع سابق.

11 - حزب المؤتمر الشعبي العام.. ثلاثة عقود من العلاقة بين السلطة والنفوذ (الحلقة الأولى) مرجع سابق.

12 - كتاب مقاربات سياسية العدد 2 للكاتب إدريس الشرجبي.

13 - وثائق جديدة.. عمل عفاش بمعادلة «حصان طروادة» لتحقيق أهداف العدوان بإسقاط العاصمة http://sa24.co/show13914761.html

14 - كتاب فتنة ديسمبر.

15 - الحقيقة الثالثة من مرتكزات السياسة الداخلية من كتاب برنامج العمل السياسي والنظم واللوائح.

16 - خلود الحلالي «المؤتمر الشعبي اليمني» من صراع السلطة إلى صراع البقاء، موقع الأندبندت عربية 25 مارس 2021م https://www.independentarabia.com

17 - موقع بوابتي- المستقبل السياسي لحزب المؤتمر بعيداً عن الزعيم
https://bawabatii.net/news171210.html

18 - نفس المرجع السابق.

19 - كيف سيطر حزب المؤتمر الشعبي منذ تأسيسه على المشهد السياسي اليمني طيلة عقود؟ https://adengad.net/posts/598092

منتدى مجال

سياسي - اجتماعي - استشاري

https://majalforums.com
info@majalforums.com
ahmed@majalforums.com
00967775775774